

Distr.: General
3 May 2012
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٢

نيويورك، ٢-٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٢

البند ٧ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

مسائل التنسيق، والبرنامج ومسائل

أخرى: تقريراً هيئتي التنسيق

التقرير الاستعراضي السنوي المقدم من مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق للفترة ٢٠١٢/٢٠١١

موجز

يعطي هذا التقرير لمحة عن التطورات الرئيسية في مجال التعاون المشترك بين الوكالات في إطار مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق خلال الفترة ٢٠١١/٢٠١٢. ويركز التقرير على الأنشطة في مجال السياسات العامة والأنشطة التنفيذية والإدارية التي اضطلع بها مجلس الرؤساء التنفيذيين على نطاق المنظومة، بغية توفير استجابة منسقة على صعيد منظومة الأمم المتحدة للولايات والأولويات الحكومية الدولية. وسلط التقرير الضوء أيضاً على الأنشطة الرئيسية للدعائم الثلاثة لمجلس الرؤساء التنفيذيين وهي اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج، واللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، في تعزيز التعاون بين الوكالات في المسائل التي تحظى باهتمام المنظومة بأسرها.



المحتويات

الصفحة	
٣	أولا - مقدمة
٤	ثانيا - المسائل المتعلقة بالبرنامج
٤	ألف - تعزيز دعم منظومة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة
٨	باء - التعجيل بتعميم مراعاة القضايا الشاملة في عمل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة . . .
١١	جيم - تعزيز التنسيق على صعيد الأمم المتحدة استعدادا للتحديات المقبلة
١٢	ثالثا - توحيد أداء جهاز الأمم المتحدة الإنمائي
١٢	ألف - دعم البلدان في التعجيل بإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية
١٤	رابعا - المسائل المتعلقة بالإدارة
١٤	ألف - مواءمة وتبسيط ممارسات تسيير الأعمال
٢١	باء - المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام
٢٢	جيم - أمن الموظفين وسلامتهم
٢٣	خامسا - التنسيق بين مجلس الرؤساء التنفيذيين والهيئات المالية الأخرى المشتركة التمويل
٢٤	سادسا - الاستنتاجات

أولا - مقدمة

١ - عملا بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٨ (د-٦)، يقدم هذا التقرير لحة عامة سنوية عن عمل مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق خلال الفترة التي تُغطي دورته لخريف ٢٠١١ المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ ودورته لربيع ٢٠١٢ المعقودة في نيسان/أبريل ٢٠١٢.

٢ - واستجابة لقرار الجمعية العامة ٨/٦٦ الذي أيدت فيه الاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقرير لجنة البرنامج والتنسيق عن أعمال دورتها الحادية والخمسين، يبرز هذا التقرير الاستعراض السنوي الأنشطة الرئيسية التي جرت تحت إشراف مجلس الرؤساء التنفيذيين من أجل تعزيز الاتساق والتنسيق على صعيد منظومة الأمم المتحدة دعما للولايات الحكومية الدولية وطبقا لها. ولهذا الغرض، عقد أمين مجلس الرؤساء التنفيذيين جلسات حوارية لإطلاع الدول الأعضاء على دورات المجلس. وإضافة إلى ذلك، تبادل موظفو أمانة المجلس أيضا الآراء مع الدول الأعضاء. ويمكن الاطلاع على تقارير تفصيلية عن الدورات نصف السنوية لمجلس الرؤساء التنفيذيين وأجهزته الفرعية على موقعي المجلس الشبكيين ذوي الصلة (www.undg.org و www.unsceb.org).

٣ - وعلى مدى العقدين الماضيين، شهد العالم تغيرات رئيسية في الساحة السياسية والاقتصادية العالمية أثرت على جميع جوانب الحياة الإنسانية تقريبا. وفي الوقت نفسه، لم يجر تقاسم فوائد العولمة بشكل متساوٍ في ما بين البلدان أو داخلها. وتدهور النظم الإيكولوجية في العالم بسرعة، ويؤثر التدهور البيئي على جميع المناطق وجميع البلدان. وأصبحت الحاجة إلى رؤية مشتركة لمستقبل الكوكب، وإلى التزام سياسي متجدد بوضع العالم على مسار تنمية أكثر استدامة، هدفا شاملا وأولوية أساسية لمنظومة الأمم المتحدة. وكان لهذا الاتجاه أيضا تأثيره على عمل مجلس الرؤساء التنفيذيين خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٤ - وقد دعت الدول الأعضاء منظومة الأمم المتحدة إلى كفالة الاتساق بين الوكالات ومشاركتها، في ظل قيادة الأمين العام، خلال العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وفي المؤتمر ذاته. ودرس مجلس الرؤساء التنفيذيين في دورات متعاقبة، الإسهامات على نطاق المنظومة في الأعمال التحضيرية للمؤتمر ونظر، في هذا السياق، في عناصر من خطة التنمية العالمية الأوسع نطاقا، بما في ذلك الأبعاد الأساسية لعولمة أكثر مراعاة للبيئة وأكثر عدلا واستدامة. وعالج المجلس أيضا، بواسطة أجهزته الفرعية، المسائل التنظيمية والإدارية الكبرى بغرض زيادة التنسيق والتوافق بين العمليات الإدارية في كل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. ودعما للأنشطة التنفيذية، تظل واحدة من الأولويات العليا لمنظومة الأمم المتحدة تركز على

دعم الجهود القطرية للتعجيل بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية عن طريق أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، بما في ذلك في البلدان التي تمر بأزمات وبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. واستمر أيضا التركيز بوجه خاص على تبسيط ممارسات العمل ومواءمتها، وتدعيم القيادة، وتحسين إدارة المعارف. وإضافة إلى ذلك، اتخذ مجلس الرؤساء التنفيذيين أيضا المزيد من الخطوات لتعزيز الاتساق والتنسيق بين أجهزته الفرعية وذلك بتحسين تبادل المعلومات، وتعزيز التعاون المواضيعي، وتعميق الأنشطة البرنامجية المشتركة.

٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، رحب مجلس الرؤساء التنفيذيين بالأعضاء الجدد التالية أسماؤهم: كريستين لاغارد، المدير العام لصندوق النقد الدولي؛ وخوسيه غرازينو دا سيلفا، المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة؛ وكوجي سيكيم يتزو، الأمين العام للمنظمة البحرية الدولية؛ وإرثرين كوزان، المدير العام لبرنامج الأغذية العالمي.

ثانياً - المسائل المتعلقة بالبرنامج

ألف - تعزيز دعم منظومة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

٦ - ظل دعم الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى النهوض بالنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والاستدامة البيئية بطريقة متكاملة يحظى بأهمية قصوى لدى مجلس الرؤساء التنفيذيين، وهو في صميم خطة العمل الخمسية للأمين العام. واستجابة لقرار الجمعية العام ١٥٢/٦٥، أعد مجلس الرؤساء التنفيذيين، تحت إشراف لجنته الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج، عدة إسهامات مشتركة لمنظومة الأمم المتحدة في العملية التحضيرية لمؤتمر التنمية المستدامة ترمي إلى النهوض بالاتساق وأوجه التآزر داخل منظومة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

١ - الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

٧ - ذكرت الدول الأعضاء، مرارا وتكرارا، أن التنمية المستدامة عنصر رئيسي في الإطار الشامل لأنشطة الأمم المتحدة، ودعت منظومة الأمم المتحدة إلى اتخاذ إجراءات لضمان التنفيذ والمتابعة، على نحو فعال للالتزامات والبرامج والغايات المحددة زمنيا المتعلقة بالتنمية المستدامة. وشدد مجلس الرؤساء التنفيذيين، في دورته لخريف عام ٢٠١١ ودورته لربيع عام ٢٠١٢، على أن التنمية المستدامة، بدعائها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المترابطة، تظل أولوية عليا بالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة. وأقر المجلس أيضا بأن المؤتمر يمثل فرصة فريدة للتوصل إلى اتفاق حول إطار عمل يضع العالم على مسار تنمية أكثر استدامة. وأقر المجلس كذلك بأن التحديات التي تواجه التنمية المستدامة تتطلب من منظومة الأمم المتحدة أن تتبع نهجا منسقا بالتعاون مع الجهات المعنية الأخرى من أجل إيجاد حلول مشتركة ابتكارية ودائمة دعما لجهود البلدان الرامية إلى معالجة المسائل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بطريقة متكاملة.

٨ - ودعم مجلس الرؤساء التنفيذيين الأعمال التحضيرية الحكومية الدولية للمؤتمر بإصدار بيان مشترك للدليحة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ كإسهام في المسودة الأولى للوثيقة الختامية للمؤتمر. وأقر ذلك النص بأن التحول إلى التنمية المستدامة ينطوي على تحديات وعلى فرص وأن منظومة الأمم المتحدة في وضع موات جدا لمساعدة الدول الأعضاء في صياغة وتنفيذ أطر تمكينية للسياسات والأنظمة التي تتيح التنمية المستدامة. وأشار البيان أيضا إلى الاستعداد الجماعي لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة "لدعم دول العالم وشعبه في جعل التنمية المستدامة حقيقة ملموسة" (http://www.unsceb.org/ceb/press/20111029_CEB_RIO_COMMON_STATEMENT_FINAL.pdf).

٩ - وتبنى المجلس، في دورته لربيع عام ٢٠١٢، بيانا مشتركا ثانيا يصدر عن المؤتمر ذاته كنداء إلى المجتمع الدولي لاتخاذ إجراءات حاسمة لدعم إطار تطوعي متين للتنمية المستدامة من شأنه أن يحسّن على نحو كبير الرفاه البشري، والإنصاف الاجتماعي وما بين الأجيال، والاستدامة البيئية. وسعى البيان إلى إعطاء زخم لاتفاق سياسي حول الخطوات اللازمة لإدماج الدعائم الثلاثة للتنمية المستدامة بشكل أقوى وأكثر انتظاما في قرارات الجهات المعنية وأعمالها (<http://www.unsceb.org/ceb/press/CEBRioStatementFINAL.pdf>).

٢ - تغير المناخ

١٠ - ما زال تغير المناخ شاغلا رئيسيا للدول الأعضاء لمنظومة الأمم المتحدة. وقد حدد الأمين العام للأمم المتحدة أيضا تغير المناخ كمجال يحظى بالأولوية في خطة عمله الخمسية. واستمر المجلس في دعم الجهود المبذولة في هذا المجال على نطاق كامل المنظومة بالتركيز على الحاجة إلى استمرار التعاون والاتساق بين الوكالات وتعزيزها. ولهذا الغرض، تناول مجلس الرؤساء التنفيذيين تغير المناخ في دورته لخريف عام ٢٠١١ وربيع عام ٢٠١٢.

١١ - وتمثّل نشاط هام اضطلع به مجلس الرؤساء التنفيذيين في عام ٢٠١١ في تبادل المعلومات عن الإجراءات التي اتخذتها منظومة الأمم المتحدة دعما للجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في تنفيذ الالتزامات المتعلقة بتغير المناخ وعن الدروس المستفادة من تلك الإجراءات. وخلال الدورة السابعة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ المعقد في دوربان بجنوب أفريقيا في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، استضاف الأمين العام حدثا رفيع المستوى لمجلس الرؤساء التنفيذيين يبرز موضوع "توحيد أداء منظومة الأمم المتحدة في مجال تغير المناخ: مساعدة البلدان في تنفيذ اتفاقات كانكون". وقد جمع ذلك الحدث الأمين العام وعدة رؤساء تنفيذيين لمنظمات الأمم المتحدة في حوار مع وزراء وممثلين رفيعي المستوى للأطراف بغية إظهار كيفية دعم الأنشطة المشتركة لمنظومة الأمم المتحدة للجهود المبذولة على الأصعدة العالمي والإقليمي والوطني

للتصدي لتغير المناخ. وعلى سبيل المثال، فإن منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والبنك الدولي، وبرنامج الأغذية العالمي تعمل معا على إعداد مبادرة تعاونية دولية تشارك فيها الحكومات والجامعات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص وهيئات أخرى من أجل تيسير اعتماد ممارسات زراعية حسيمة بيئيا ترمي إلى زيادة الإنتاجية، وتحسين سبل العيش في الريف، وبناء قدرة سكان الريف على التكيف.

١٢ - وبالإضافة إلى تنسيق المشاركة على نطاق المنظومة في مؤتمرات الأمم المتحدة المعنية بتغير المناخ، استمرت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج، من خلال فريق العمل التابع لها المعني بتغير المناخ، في تيسير اعتماد نهج متسق وإجراءات مشتركة لمنظومة الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ. وشجع فريق العمل الاتساق البرنامجي عن طريق تبادل المعلومات والمعارف، واتخاذ المبادرات الملموسة الرامية إلى مساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ جدول الأعمال المتعلق بتغير المناخ وتعميم المسائل المتعلقة بتغير المناخ في الولايات البرنامجية الفردية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وعلى سبيل المثال، فإن منبر الأمم المتحدة الموحد للخدمات التدريبية في مجال تغير المناخ، الذي يضم ٣٢ شريكا، يدعم الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة وشركاء تنمية آخرين في تصميم وتنفيذ برنامج التعلم القائم على النتائج والمستدام للتصدي لتغير المناخ، في حين أن برنامج الأمم المتحدة للتعاون في مجال خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية يساعد البلدان النامية في إعداد وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها. ونتيجة لاعتماد نهج أكثر اتساقا والقيام بعدد متزايد من المبادرات المشتركة، فإن دعم الأمم المتحدة للإجراءات العالمية والإقليمية والوطنية في مجال تغير المناخ قد ازداد قوة.

١٣ - ومدد مجلس الرؤساء التنفيذيين ولاية الفريق العامل المعني بتغير المناخ من أجل زيادة تعزيز الاتساق الاستراتيجي والبرنامجي والتنفيذي لمنظومة الأمم المتحدة في مجال تغير المناخ. وسيواصل الفريق العامل تعزيز التعاون والمبادرات المشتركة بين أعضائه، والترويج لنهج شامل على الصعيد العالمي لمواجهة القضايا المتعددة القطاعات المترابطة ذات الصلة بالعمل في مجال تغير المناخ، وتحديد أوجه التآزر، وبالتالي تحقيق أقصى أثر على المجتمع العالمي من تنفيذ الولايات الحكومية الدولية لهيئات منظومة الأمم المتحدة.

٣ - شبكة الأمم المتحدة للمحيطات ولجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية وشبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة

١٤ - تناول مجلس الرؤساء التنفيذيين من خلال شبكاته المواضيعية المشتركة بين الوكالات، وهي شبكة الأمم المتحدة للمحيطات ولجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية وشبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة، أهم الشواغل القطاعية المرتبطة بالتنمية المستدامة، وذلك في دورتيه المعقودتين في خريف عام ٢٠١١ وفي ربيع عام ٢٠١٢.

١٥ - وتؤدي المحيطات دورا حاسما ضمن الإطار الشامل للتنمية المستدامة، ويُعترف بضرورة معالجة المسائل المتصلة بالمحيطات في عملية مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وكذلك في خطة العمل الخمسية للأمين العام. وتناول مجلس الرؤساء التنفيذيين مسألة المحيطات في دورته المعقودة في ربيع عام ٢٠١٢ بهدف تعزيز التعاون في ما بين الوكالات دعما للمحيطات وللبنشر الذين يعتمدون عليها، وذلك في إطار أحكام اتفاقية قانون البحار لعام ١٩٨٢. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت شبكة الأمم المتحدة للمحيطات، وهي آلية التنسيق بين الوكالات المعنية بقضايا المحيطات والمناطق الساحلية داخل منظومة الأمم المتحدة، إسهامات جوهرية في العملية التحضيرية للمؤتمر. وتضمنت تلك الإسهامات إعداد منشورين مميزين اشتركت في إصدارهما عدة وكالات، ألا وهما ”المخطط الأولي لاستدامة المحيطات والمناطق الساحلية“ و ”اقتصاد أخضر في عالم أزرق“، وتوفير الدعم لمجموعة ”أصدقاء المحيطات“، والمشاركة في عدة أحداث هامة تتصل بالمحيطات وتبرز الروابط المشتركة بين التنمية المستدامة والمحيطات.

١٦ - والمياه عنصر أساسي لتحقيق التنمية المستدامة وهي ترتبط ارتباطا وثيقا بعدد من التحديات الإنمائية العالمية، منها الغذاء، والصحة، والطاقة، والقضاء على الفقر، والسلام والأمن. وقد اعترفت الدول الأعضاء بأن منظومة الأمم المتحدة دورا هاما تؤديه في دعم البلدان في بلوغ الأهداف ذات الصلة بالمياه والتصدي للتحديات الناشئة بتعزيز التعاون على جميع المستويات. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصدرت لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية عددا من التقارير الرئيسية كإسهامات مشتركة بين الوكالات لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة منها الطبعة الرابعة من التقرير عن تنمية المياه في العالم، وتقرير لجنة الأمم المتحدة المعنية بالمياه عن تحليل حالة الصرف الصحي ومياه الشرب في العالم وتقييمها، والتقرير مرحلي للبرنامج المشترك بين منظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للطفولة لرصد إمدادات المياه والصرف الصحي. وعززت اللجنة أيضا دورها وقدراتها على الانخراط في الحوارات المتعلقة بالسياسات وفي أنشطة الدعوة والاتصالات، على الصعيد العالمي، وأدت دورا فعالا في الدعوة إلى توفير الإمدادات المائية وخدمات الصرف الصحي للجميع، وتحسين إدارة الموارد المائية والمياه المستعملة.

١٧ - وبرزت مسألة الطاقة باعتبارها إحدى القضايا الحاسمة في الخطة العالمية للتنمية المستدامة مع تزايد اعتراف الدول الأعضاء بما تكتسبه من أهمية محورية في القضاء على الفقر وتحقيق التنمية البشرية. وأيدت شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة، وهي شبكة فنية في اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج التابعة للمجلس ترمي إلى تعزيز التنسيق والاتساق في ما بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي تتعامل مع القضايا ذات الصلة بالطاقة، تأييدا نشطا مبادرة توفير الطاقة المستدامة للجميع. وساهمت الشبكة في صوغ هدف شامل يتعلق بتنمية الطاقة المستدامة وغايات ترتبط بالطاقة النظيفة لكي يُنظر فيها في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وستعمل شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة وشبكة الأمم المتحدة للمحيطات ولجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية بشكل منهجي أكثر في المستقبل من أجل الاستفادة من أوجه التآزر والتكامل في ضوء الروابط القوية بين المسائل المتعلقة بالمياه والمحيطات والطاقة، بطرق شتى منها تبادل المعارف والمعلومات.

باء - التعجيل بتعميم مراعاة القضايا الشاملة في عمل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة

١٨ - تناول مجلس الرؤساء التنفيذيين مسألة تعميم مراعاة القضايا الشاملة في عمل المنظمات الأعضاء فيه باستحداث أدوات وصكوك وعمليات فعلية في ما يتعلق بتعميم مراعاة المنظور الجنساني وحقوق الإنسان والحد من مخاطر الكوارث، وذلك دعما للقرارات الحكومية الدولية الداعية إلى اتخاذ إجراءات منسقة على نطاق كامل المنظومة في هذه المجالات.

١ - المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

١٩ - أحرزت هيئات منظومة الأمم المتحدة، منفردة ومجمعة، تقدما كبيرا صوب تعميم مراعاة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في عمل الأمم المتحدة المتعلق بوضع المعايير والعمل والتنفيذي. واستجابة لاستنتاجات المجلس الاقتصادي والاجتماعي المتفق عليها ٢/١٩٩٧، أقر مجلس الرؤساء التنفيذيين في أكتوبر ٢٠٠٦ السياسة المتبعة في منظومة الأمم المتحدة في ما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، باعتبارها وسيلة للتعجيل بتعميم مراعاة المنظور الجنساني في سياسات منظومة الأمم المتحدة وبرامجها. وفي سبيل تفعيل سياسات مجلس الرؤساء التنفيذيين، وضعت خطة عمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بهدف التوصل إلى فهم مشترك وتعزيز الاتساق على نطاق المنظومة وتعزيز نهج تدريجي في تعميم مراعاة المنظور الجنساني. وقد استعرض مجلس الرؤساء التنفيذيين خطة العمل تلك في دورته المعقودة في ربيع عام ٢٠١٢، ممهدا بذلك الطريق لتنفيذها على نطاق المنظومة.

٢٠ - وتشكل خطة العمل المذكورة، التي تتضمن مجموعة قوامها ١٥ مؤشر أداء مشترك على نطاق المنظومة، إطارا شاملا للإبلاغ والمساءلة يُتوقع أن يسهم بشكل ملحوظ في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بتعميم مراعاة المنظور الجنساني بشكل منهجي في سياسات منظومة الأمم المتحدة وبرامجها. وقد أُعدت خطة العمل تلك بالاستناد إلى عملية تشاور واسعة النطاق بين الوكالات تولت قيادتها هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

٢ - حقوق الإنسان

٢١ - تناول مجلس الرؤساء التنفيذيين مسألة حقوق الإنسان في دورته المعقودة في خريف عام ٢٠١١، واتخذ في وقت لاحق، في دورته المعقودة في ربيع عام ٢٠١٢، خطوات فعلية لتعزيز إدماج حقوق الإنسان في عمله وفي عمل هيئاته الفرعية. فبالإضافة إلى السلم والأمن والتقدم الاقتصادي والاجتماعي، تمثل حقوق الإنسان أحد المجالات الرئيسية في عمل المنظمة وأحد دعائمه الثلاثة على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة. وقد أعاد مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، وجميع المؤتمرات الرئيسية التي عُقدت بعد ذلك، تأكيد الترابط بين هذه الدعائم الثلاثة، وأيدت تعزيز إدماج حقوق الإنسان في عمل منظومة الأمم المتحدة. كذلك أكدت الجمعية العامة في قرارها ٦٢/٢٠٨ المتعلق بالاستعراض الشامل الذي يُجرى كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، على أهمية حقوق الإنسان في الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية.

٢٢ - ورغم إحراز تقدم جيد صوب إدماج حقوق الإنسان في عمل منظومة الأمم المتحدة، فقد أقرّ مجلس الرؤساء التنفيذيين بضرورة إجراء مناقشات أكثر انتظاما حول السياسات المتبعة في مجال حقوق الإنسان لزيادة تعزيز اتساق تلك السياسات وسلامتها على نطاق المنظومة بأسرها، استنادا إلى قواعد المنظمة ومعاييرها. وأيد مجلس الرؤساء التنفيذيين النظر بصورة منهجية أكثر في قضايا حقوق الإنسان في عمله الرامي إلى تعزيز اتساق السياسات والتنسيق بين الوكالات بإدراج مواضيع حقوق الإنسان بانتظام في مداورات اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج. أما مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، فتعمل على زيادة تنسيق استجابات الأمم المتحدة للطلبات التي تقدمها الدول الأعضاء للحصول على دعم للجهود التي تبذلها تلك الدول للوفاء بالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان. وترمي المجموعة إلى تعزيز اتساق السياسات والتعاون على نطاق المنظومة من أجل إدماج مبادئ حقوق الإنسان والمعايير الدولية ذات الصلة في الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية.

٣ - الحد من مخاطر الكوارث

٢٣ - وفقا لتقرير التقييم العالمي لعام ٢٠١١ الصادر عن الأمانة المشتركة بين الوكالات للاستراتيجية الدولية للحد من مخاطر الكوارث، فإن خطر الحسائر الناجمة عن الكوارث يتزايد عالميا، والبلدان الأقل نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية هي التي تعاني أشد المعاناة من الكوارث. ودعت الدول الأعضاء منظومة الأمم المتحدة بأسرها إلى بذل قصارى جهدها للتعجيل بالإدماج التام للحد من مخاطر الكوارث وتعميم مراعاته في جميع برامجها وأنشطتها. وفي هذا الصدد، يوفّر إطار عمل هيوغو للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥: بناء قدرة الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث، خطة عمل دولية شاملة في مجال الحد من مخاطر الكوارث على جميع الأصعدة.

٢٤ - وقام مجلس الرؤساء التنفيذيين، انطلاقاً من الجهود التي بدأت في دورته المعقودة في ربيع عام ٢٠١١ ومن العمل الذي تضطلع به حالياً اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج، بتعزيز القدرات والتنسيق على نطاق كامل المنظومة لتعميم مراعاة الحد من مخاطر الكوارث في برامج مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وأنشطتها التنفيذية دعماً لاستعراض منتصف المدة لإطار عمل هيوغو. وبناء على طلب من مجلس الرؤساء التنفيذيين، وبقيادة الممثل الخاص للأمين العام المعني بالحد من مخاطر الكوارث، استعرضت الأمانة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة للاستراتيجية الدولية للحد من مخاطر الكوارث حالة تعميم الحد من مخاطر الكوارث في سياسات مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وتخطيطها وبرمجتها.

٢٥ - وحظي الحد من مخاطر الكوارث بتأييد واسع داخل منظومة الأمم المتحدة، ويجري بالفعل، على الصعيدين العالمي والإقليمي، بذل عدد كبير من الجهود على أرض الواقع لتعزيز اتساق أنشطة الحد من مخاطر الكوارث وإدماجها في عمل الأمم المتحدة. وفي سبيل تعزيز الولايات ذات الصلة، طلب مجلس الرؤساء التنفيذيين إلى الأمانة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة للاستراتيجية الدولية للحد من مخاطر الكوارث، بالتنسيق مع المؤسسات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، أن توسع نطاق جهود منظومة الأمم المتحدة لتعميم مراعاة الحد من مخاطر الكوارث في السياسات والأنشطة التنفيذية، وأن تعزز تلك الجهود بإعداد خطة عمل على نطاق المنظومة في مجال الحد من مخاطر الكوارث بغية كفالة اتساق عمل المنظومة في مضمار الحد من مخاطر الكوارث بأعلى درجة ممكنة من الاتساق والفعالية، وأن تعالج، بطريقة منهجية واستراتيجية أكثر، القضايا الأساسية في مجال الحد من مخاطر الكوارث والثغرات التي تعتره.

جيم - تعزيز التنسيق على صعيد الأمم المتحدة استعداداً للتحديات المقبلة في مجال التنمية المستدامة

٢٦ - متابعةً للمقررات التي اتخذتها الجمعية العامة والتي تدعو فيها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة إلى مضاعفة جهودها لتعزيز التنسيق والاتساق عند تقديم إسهامات في عدد من الاجتماعات والمؤتمرات الحكومية الدولية المقبلة، تطرق المجلس إلى مسألة الإسهامات المشتركة التي ستقدمها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في إطار الحوار الرفيع المستوى المتعلق بالهجرة الدولية والتنمية، الذي ستجريه الجمعية العامة في عام ٢٠١٣، وإلى مسألة توسيع نطاق برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية إلى ما بعد عام ٢٠١٤.

١ - القضايا السكانية

٢٧ - تُعد الحركات السكانية والتحويلات الديموغرافية من بين التحديات الرئيسية التي يواجهها المجتمع الدولي وتترتب عليهما آثار كبيرة في مجال التنمية المستدامة، لا سيما في ما يتعلق بالأمن الغذائي، واستخدام الموارد الطبيعية واستهلاك الطاقة. وقد ضاعفت منظومة الأمم المتحدة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، جهودها لكي تكون أكثر فعالية في الدعوة إلى التصدي للتحديات الناشئة عن تغير الأنماط السكانية ومساعدة البلدان على التصدي لها. واستجابة لقرار الجمعية العامة ٦٥/٢٣٤ المتعلق بتمديد برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية إلى ما بعد عام ٢٠١٤، تناول مجلس الرؤساء التنفيذيين مسألة الحركات السكانية وسلم بأن تجاوز عدد سكان العالم مؤخرًا معلم الـ ٧ بلايين نسمة يوفر حافزًا على التفكير في تأثير التغير الديموغرافي على التنمية المستدامة. وأكد المجلس أن التصدي للتحديات السكانية المتنوعة يتطلب تضامناً جهود جميع الجهات المعنية. وشرع المجلس، بقيادة صندوق الأمم المتحدة للسكان وبالتعاون مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، في إعداد تقرير مشترك يتناول الحركات السكانية من منظور منظومة الأمم المتحدة ويوفر التوجيه من أجل توفير استجابة منسقة إزاء واقع السكان والتوجهات المتوقعة.

٢ - الهجرة الدولية والتنمية

٢٨ - ازداد الاهتمام بالهجرة الدولية على الأصعدة العالمي والإقليمي والوطني منذ عقدت الجمعية العامة الحوار الرفيع المستوى المتعلق بالهجرة الدولية والتنمية في عام ٢٠٠٦. واستجابة لقراري الجمعية العامة ٦٣/٢٢٥ و ٦٥/١٧٠ المتعلقين بمسألة الهجرة الدولية والتنمية، واللذين شجعا على اعتماد نهج متوازن ومتسق وشامل تجاه الهجرة الدولية والتنمية، ودعيا المؤسسات المعنية في منظومة الأمم المتحدة إلى الإسهام في الحوار الرفيع المستوى المتعلق

بالمهجرة الدولية والتنمية الذي ستعقدّه الجمعية العامة في عام ٢٠١٣، فقد تناول مجلس الرؤساء التنفيذيين المسألة في دورة ربيع عام ٢٠١٢. ومن أجل ضمان الاتساق والتنسيق على نطاق كامل المنظومة في عملية الإسهام في الحوار الرفيع المستوى المتعلق بالمهجرة الدولية والتنمية، سيقود صندوق الأمم المتحدة للسكان والمنظمة الدولية للهجرة بالتعاون مع الفريق العالمي المعني بالمهجرة عملية تشاور بين الوكالات بهدف إعداد تحليل للفرص والتحديات في مجال الهجرة الدولية، ومشاريع النتائج والتوصيات المتعلقة بالمهجرة باعتبارها إسهاما في العملية التحضيرية للحوار الرفيع المستوى.

ثالثا - توحيد أداء جهاز الأمم المتحدة الإنمائي

ألف - دعم البلدان في التعجيل بإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية

١ - متابعة مؤتمر القمة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية والأعمال التحضيرية لإطار عمل فترة ما بعد عام ٢٠١٥

٢٩ - نتج عن الاجتماع العام الرفيع المستوى المعني بالأهداف الإنمائية للألفية برنامج عمل عالمي لتحقيق الأهداف بحلول عام ٢٠١٥، وتحدد فيه التزام جميع الجهات الفاعلة بتعجيل التقدم نحو تحقيق هذه الغاية. ووفرت الوثيقة الختامية للاجتماع التوجيه الاستراتيجي لعمل منظومة الأمم المتحدة من أجل دعم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٣٠ - وتواصل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، نيابة عن مجلس الرؤساء التنفيذيين، تقديم الدعم للجهود القطرية المبذولة للتعجيل بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بتنفيذ إطار التعجيل بإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وتشير البيانات الأخيرة إلى أن ٩٨ في المائة من الأطر تتركز على الأهداف الإنمائية للألفية. ويدعم إطار التعجيل بإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية وضع وتنفيذ استراتيجيات وطنية تهدف إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويساعد الإطار الحكومات على أن تحدد الاختناقات التي تعوق إحراز التقدم نحو تحقيق الأهداف، والحلول المختبرة والموثوقة التي يمكن أن تساعد في التغلب على هذه المعوقات. يعتمد الإطار على الجهود الوطنية الحالية ويولّد خطط التعجيل الخاصة بكل بلد، مما يجمع بين الحكومات والشركاء الآخرين حول أولويات التنمية الأكثر أهمية بالنسبة للبلد المعني.

٣١ - ومن المنتظر أن تقدم مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الدعم إلى البلدان في أعمالها التحضيرية لاستعراض التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الذي ستقوم به الجمعية العامة في عام ٢٠١٣. ومن أجل دعم الأمين العام في إعداد إطال عمل إنمائي لفترة

ما بعد عام ٢٠١٥، تقدم مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الدعم أيضا لعمليات تشاور تجري في ٥٠ بلدا في ما يتعلق ببرنامج العمل الإنمائي لفترة ما بعد عام ٢٠١٥ وكذلك لتسع مشاورات مواضيعية إقليمية. وتهدف مشاورات البلدان إلى استكمال المشاورات الرسمية.

٢ - أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية

٣٢ - دعت الجمعية العامة في قرارها ٦٢/٢٠٨ منظومة الأمم المتحدة إلى أن تعزز التنسيق بين الإدارات والتنسيق بين الوكالات، لكفالة اتباع نهج متكامل ومتسق ومنسق لتقديم المساعدة على الصعيد القطري. وسعى لتحقيق هذه الغاية، واصلت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية تقديم دعم محدد للأعمال التحضيرية القطرية لأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٣٣ - وقد استثمرت الأمم المتحدة الإنمائية استثمارا كبيرا في بناء قدرات الأفرقة القطرية للأمم المتحدة، لدعم الجهود التي تبذلها البلدان لتصميم وتنفيذ أطر عمل عالية الجودة للمساعدة الإنمائية. ونُظمت معتكفات للتخطيط الاستراتيجي، وُضع فيها الأساس الاستراتيجي للأطر، وجمعت بين الحكومة والمجتمع المدني وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، لاستعراض التحديات الرئيسية التي تواجه التنمية الوطنية، وتحديد الميزة النسبية لفريق الأمم المتحدة القطري والمحالات ذات الأولوية العالية التي ينبغي ترجمتها إلى نتائج ملموسة بأطر العمل تلك. وذكرت الحكومات أن ٩٤ في المائة من جميع أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية قد كفلت توافقها مع أولويات الاستراتيجية الوطنية. وتظهر بيانات دراسات استقصائية أصدرتها مؤخرا إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة أن ٩٨ في المائة من أطر العمل تتمحور حول الأهداف الإنمائية للألفية. وتظهر البيانات أيضا أن أفرقة الأمم المتحدة القطرية عززت تعاونها على مستوى السياسات والبرامج.

٣ - نظام الإدارة والمساءلة

٣٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كُلفت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بإجراء استعراض مستقل لتنفيذ نظام الإدارة والمساءلة من أجل التعرف على سبل تحسين تنفيذه وتعزيز هذا التنفيذ والتعجيل به. وقد أقر الاستعراض المستقل بإحراز تقدم كبير، وأشار إلى تحسن ملحوظ في ثقافة العمل وتقديم النتائج بشكل مشترك. وجرى وضع هيكل مؤسسي لزيادة دعم تنسيق جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على المستوى القطري، ويشمل ذلك الفريق الاستشاري لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، والأفرقة الإقليمية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، ومكتب تنسيق العمليات الإنمائية. ويعد التنفيذ الكامل لنظام الإدارة والمساءلة إحدى الأولويات الهامة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في المرحلة المقبلة.

٤ - البلدان التي تمر بأزمات أو بمرحلة ما بعد الأزمة أو بمرحلة انتقالية

٣٥ - منذ اعتماد الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات لعام ٢٠٠٧، أحرز تقدم كبير في وضع أطر السياسات اللازمة لتعزيز فعالية عمليات الأمم المتحدة في دعم البلدان التي تمر بمرحلة الانتقال من الإغاثة إلى التنمية. وترد هذه الأطر، التي تشمل السياسات المتعلقة بتكامل الجهود، في تقرير الأمين العام عن بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع (A/63/881-S/2009/304).

٣٦ - هناك حاليا ١٨ إطارا استراتيجيا متكاملا تعمل على تعزيز الاتساق بين جهات الأمم المتحدة الفاعلة في الميدان، في سبيل تحقيق الأهداف الاستراتيجية المشتركة المتفق عليها. كذلك واصلت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية تعزيز الدعم الذي تقدمه لتدعيم قدرات التخطيط الاستراتيجي للمنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية. وقد ساهم هذا الدعم المعزز في ما يلي: (أ) كفالة أن تستند أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والإطارات الاستراتيجية المتكاملة إلى الأولويات الوطنية، وأن تكون مركزة وتعمل على إدماج العمل الذي تقوم به بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة وأفرقة الأمم المتحدة القطرية؛ (ب) تحسين البرمجة، مع تزايد البرامج المشتركة التي يجري الاضطلاع بها مع بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة؛ (ج) تحسين الخدمات المقدمة لأفرقة الأمم المتحدة القطرية وللحكومات.

٣٧ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية دعمها للاضطلاع بتقييم احتياجات ما بعد النزاع على النحو المطلوب في قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢، وذلك بوسائل منها اتخاذ خطوات لتعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة، والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي وبنوك التنمية المتعددة الأطراف في منهجية تقييم احتياجات ما بعد النزاع، من خلال تدريب المختصين من ذوي الخبرة الذين سيجري نشرهم لدعم البلدان، بناء على طلبها.

رابعا - المسائل المتعلقة بالإدارة

ألف - مواءمة وتبسيط ممارسات تسيير الأعمال

٣٨ - عملا بقرار الجمعية العامة ٢٨٩/٦٤ المتعلق بالاتساق على نطاق المنظومة تشجع منظومة الأمم المتحدة على مواصلة بذل جهودها لمواءمة وتبسيط ممارسات تسيير الأعمال بواسطة استراتيجيات وعمليات مشتركة بغية تحقيق وفورات في التكاليف وتقليل الأعباء الإدارية والإجرائية. وقد ظلت مواءمة ممارسات تسيير الأعمال وتبسيطها من الأولويات

الرئيسية للمجلس خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويجري غالبا الاضطلاع بالعمل في مجال المواءمة من خلال اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين، ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية والشبكات الفنية التابعة لهما ويقتصر على المهام والعمليات التي تقع مسؤوليتها ضمن اختصاص الرؤساء التنفيذيين.

٣٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير عملت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة، ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية على مسارات متعددة، وفقا لثلاثة أهداف رئيسية هي: تحسين نماذج الأعمال الخاصة بالمؤسسات وجعل إدارتها وعملياتها الإدارية أكثر تماسكا وتوافقا في كامل منظومة الأمم المتحدة؛ وتحقيق كفاءة التكاليف مع تحسين نوعية الخدمات المقدمة؛ والسعي إلى إحداث التغييرات السلوكية والثقافية اللازمة لتحديث بيئة العمل.

٤٠ - ومن الجوانب الرئيسية لعمل أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين المتعلق بمجدي أعمال اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية هو تحديد أفضل الممارسات والتجارب الناجحة والدروس المستفادة وتكرارها. وفي هذا السياق، انتهت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة من عملية تجميع وتحليل شاملين للتدابير التي وضعت في كامل منظومة الأمم المتحدة بهدف تحسين الكفاءة وضبط التكاليف، وللتحديات القائمة. وقدمت نتائج هذا العمل كإسهام على نطاق المنظومة في النقاش الدائر حول الكفاءة الذي يضطلع به الأمين العام للأمم المتحدة برعاية نائب الأمين العام.

٤١ - وتدعم أيضا برنامج عمل المجلس للمواءمة والتبسيط خطة عمل اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة لمواءمة ممارسات تسيير الأعمال، وهي خطة حصلت على تمويل يبلغ نحو ١٠,٥ ملايين دولار من السويد، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، ونيوزيلندا، وهولندا. وحتى الآن، خصّص ما يقارب ٤,٦ ملايين دولار لمشاريع تدعم مواءمة وتبسيط المبادرات في مجالات الموارد البشرية والمشتريات والمالية والميزانية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتدريب ونقل المعارف. ويجري حاليا إعداد مشاريع إضافية تبلغ نحو ٢ مليون دولار.

١ - مواءمة وتبسيط ممارسات تسيير الأعمال على الصعيد القطري

٤٢ - زاد المجلس، وبخاصة من خلال خطة عمله لمواءمة ممارسات تسيير الأعمال، من تركيزه على المواءمة على الصعيد القطري استجابة لنتائج البعثة المشتركة الرفيعة المستوى التي أوفدها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية واللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة في ٢٠١٠ لتحديد الاختناقات في ممارسات تسيير الأعمال على الصعيد القطري. ويقدم التقرير السنوي للمجلس للفترة ٢٠١٠/٢٠١١ (E/2011/104) معلومات عن نتيجة عمل البعثة.

٤٣ - وما زال التعاون مع كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة مستمرا من أجل دعم التنفيذ الميداني. واستجابة للتوصية باعتماد نهج متكامل لإزاء البرامج والعمليات على الصعيد القطري، جرى تدريب ما يزيد عن ٣٠٠ من موظفي البرامج والعمليات من البلدان التي شرعت في الاستفادة من إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لعام ٢٠١١ على كيفية تحقيق التكامل بين البرمجة، وعمليات تسيير الأعمال، والتمويل المشترك - وهذه مبادرة تشترك في تمويلها اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وتعمل اللجنة والمجموعة حاليا مع كلية موظفي الأمم المتحدة لتحديد سبل مواصلة دعم التكامل بين البرامج وعمليات تسيير الأعمال في ضوء التغييرات التي طرأت على هيكل دعم إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وإضافة إلى ذلك، وضعت المجموعة ونفذت نظاما للقوائم لإدارة الدعم التقني والموارد في مختلف الميادين التنفيذية دعما لجهود المواءمة والتبسيط على الصعيد القطري. ويوضع نظام القوائم على أساس دورات تدريبية، اشتركت في وضعها اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وكلية موظفي الأمم المتحدة.

٤٤ - وفي مجال المشتريات المشتركة، اتخذت دراسة استقصائية عالمية اشتركت فيها اللجنة والمجموعة وأظهرت متوسطا بنسبة ١٢,٥ في المائة من الوفورات النقدية في قيمة المشتريات الإجمالية من السلع والخدمات التي تم شراؤها بشكل مشترك على الصعيد القطري، إضافة إلى عدد من الفوائد غير النقدية. وتضمنت الدراسة أيضا تفاصيل عن التحديات والمخنقات المعترضة على الصعيد القطري في مجال المواءمة والتبسيط. وإضافة إلى ذلك، تقوم شبكة المشتريات التابعة للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة بتنفيذ مشروع لتحسين التعاون في مجال المشتريات في الميدان بقيادة منظمة الأمم المتحدة للطفولة. ويركز المشروع على تعزيز التعاون بين الوكالات في مجال المشتريات بتحديد التعديلات اللازم إدخالها على التوجيهات الخاصة بكل مؤسسة على حدة والمبادئ التوجيهية بين الوكالات في ما يتعلق بالمشتريات. ويشمل تنفيذ المشروع، الذي يمول من خلال خطة العمل لمواءمة ممارسات تسيير الأعمال ويجري بالتنسيق مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، إنشاء أدوات لأفرقه إدارة العمليات ومواد تدريبية تدرج في البرامج التدريبية للمؤسسات.

٤٥ - وفي ما يتعلق بالتنسيق بين الوكالات في مجال الموارد البشرية، تدعم شبكة الموارد البشرية التابعة للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة مشروعا، يمول أيضا من خلال خطة العمل، ويهدف إلى مواءمة عمليتي الاستقدام والاختيار والأطر القانونية المقابلة لكل منهما من أجل وظائف الخدمات العامة ووظائف الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية على الصعيد القطري. وقد اعتبر ذلك من جانب البعثة المشتركة للجنة الرفيعة المستوى ومجموعة الأمم

المتحدة الإنمائية، الموفدة في عام ٢٠١٠ واحدة من العقبات العديدة التي تعترض اتباع طريقة "توحيد الأداء". ويستند المشروع إلى القيام، في سياق خطة العمل لمواثمة ممارسات تسيير الأعمال، باستعراض ومقارنة الممارسات والسياسات والإجراءات في مجال الموارد البشرية داخل منظومة الأمم المتحدة، مع التركيز بوجه خاص على ما يتعلق منها بالموظفين الميدانيين. وتحظى هذه المبادرة بدعم قوي من اتحادات الموظفين، وستقودها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وستشمل مشاريع تجريبية في أوروغواي وفيت نام.

٤٦ - وفي مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يهدف مقترح مقدم من شبكة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المشتركة بين الوكالات، تحت قيادة برنامج الأغذية العالمي، إلى توحيد خدمات نقل البيانات وموائمتها في المكاتب القطرية، والاعتماد على التجارب السابقة في مشروعات مماثلة في جمهورية تنزانيا المتحدة وموزامبيق. وبعد أن ينفذ المشروع، سيؤدي إلى تحسين الكفاءة بتمكين الوكالات من تبادل إمكانية الوصول إلى خدمات الاتصالات العالمية.

٤٧ - وفي مجال الخدمات المشتركة، انتهت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية من وضع المبادئ التوجيهية لاستراتيجية عمليات تسيير الأعمال ومجموعة من الأدوات الداعمة التي تعزز تطوير عمليات تسيير الأعمال المشتركة على الصعيد القطري وترشد أفرقة الأمم المتحدة القطرية. وإضافة إلى ذلك، جرى تدريب ٦٠ موظفا من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على منهجية الخدمات المشتركة. وفي مجال أماكن العمل المشتركة، قُدم الدعم لـ ١٨ حكومة ولأفرقة الأمم المتحدة القطرية من أجل تطوير أماكن العمل المشتركة.

٤٨ - وفي مجال أساليب التمويل المشترك، دعمت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية أيضا تطبيق أطر الميزانية المشتركة وقامت بأعمال تتعلق بإنشاء الصناديق الاستثنائية المتعددة المانحين وصناديق التمويل الواحد، وإنشاء نظام واضح لمراقبة الإدارة المالية، وتعزيز القدرات على الصعيد القطري في مجال صنع القرارات الاستراتيجية في ما يتعلق بتمويل أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وبدأت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية أيضا تقييما عالميا مستقلا يهدف إلى تحديد نتائج برنامج النهج المنسق في التحويلات النقدية وتعزيز النوعية والكفاءة في تنفيذ النهج المنسق. وقد أفاد التقييم العالمي بأن ١٩ بلدا من بين ١٤٠ بلدا تمثل للنهج المنسق. وتهدف مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية خلال عام ٢٠١٢ إلى إجراء تنقيحات في إطار النهج المنسق من المتوقع أن تؤدي إلى خفض تكاليف التنفيذ، وستتناول التوصيات الواردة في التقرير.

٢ - مواءمة وتبسيط ممارسات تسيير الأعمال على الصعيد العالمي

٤٩ - بما أن عمل اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة يركز على نحو أوسع نطاقا على سياسات إدارة المؤسسات، تمول اللجنة، من خلال خطة عملها لمواءمة ممارسات تسيير الأعمال، عدة مبادرات ذات أثر عالمي.

٥٠ - والمشروع الأكثر تطورا من هذا النوع، والذي يشارك في قيادته كل من منظمة الصحة العالمية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، هو في مجال الإدارة المالية ويهدف إلى وضع خدمات خزانة مشتركة و/أو مواءمة. وكما ورد في التقرير الاستعراضي السنوي لمجلس الرؤساء التنفيذيين للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ (E/2011/104)، أجرت شبكة المالية والميزانية التابعة للجنة دراسة جدوى. وحددت الدراسة عدة مجالات حيث يمكن أن يؤدي قدر أكبر من التعاون بين الوكالات إلى تحقيق وفورات وزيادة الكفاءة في إطار القواعد والأنظمة القائمة. وتشمل تلك المجالات الخدمات المصرفية، والمدفوعات، ومعاملات صرف العملات الأجنبية، وإدارة المخاطر، والاستثمارات. وإمكانات زيادة الكفاءة وخفض التكاليف، ويتوقع أن تتاح صورة مفصلة للأثر المالي للتعاون المقترح قبل نهاية عام ٢٠١٢.

٥١ - واستجابة لقرار الجمعية العامة ٢٨٩/٦٤، واصلت أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين، بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، عملها بخصوص وضع قاعدة بيانات الإحصاءات المالية على نطاق كامل منظومة الأمم المتحدة ونظام الإبلاغ عنها. ويهدف ذلك المشروع، الذي من المتوقع أن يكتمل في حزيران/يونيه ٢٠١٢ وتمول أيضا من خلال خطة العمل لمواءمة ممارسات تسيير الأعمال، إلى تبسيط وتحسين وتحديث عملية جمع الإحصاءات المالية على نطاق كامل المنظومة والإبلاغ عنها.

٥٢ - ونشطت شبكة الشراء التابعة للجنة على نحو خاص في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢. ومن الأولويات الحالية للشبكة إدخال إطار السياسات النموذجي لجدارة البائعين في العمليات الداخلية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة. ويسمح الإطار باستحداث آلية قرار مشتركة للتعامل مع الموردين المشتبه بهم ويستجيب للحاجة إلى الشفافية والمساءلة والفعالية في عملية الشراء. وتواصل الشبكة أيضا تركيزها على الشراء التعاوني. وأنجز العمل المشترك في مجالات شحن البضائع والتخزين والتأمين على الشحن. وبالإضافة إلى ذلك، بدأت مبادرة شراء تعاونية بين الوكالات تخصص المركبات بقيادة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ومن شأن هذه المبادرات التعاونية أن تحقق تخفيضات سنوية كبيرة في التكلفة، مقارنة بالعقود السابقة. وتجري الشبكة أيضا دراسة بقيادة الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن اتجاهات الإنفاق في منظومة الأمم المتحدة، وذلك من أجل تحديد مجالات إضافية يمكن أن يؤدي فيها الشراء التعاوني إلى زيادة الكفاءة بالنسبة للمنظومة.

المقبل في هذه المسألة. وسلمت اللجنة بأنه ليس هناك حاجة مالية ملحة لرفع سن التقاعد من وجهة نظر صندوق المعاشات التقاعدية. ويمكن بدلا من ذلك، أن تمثل مواءمة الممارسات ووضع برامج للتقاعد المرن، مجالين يستحقان المزيد من الاستكشاف.

٥٧ - ويعتبر دعم المنظمات في اجتذاب قوة عاملة موهوبة ومتنقلة واستبقائها أولوية بالنسبة لمجلس الرؤساء التنفيذيين. وفي هذا السياق، أعطت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة الأولوية لوضع أدوات من أجل دعم زيادة التنقل داخل المنظمات وبينها. وأيدت اللجنة، في دورتها الربيعية، الاتفاق المشترك بين المنظمات لنقل الموظفين أو انتدابهم أو إعارتهم في ما بين المنظمات التي تطبق نظام الأمم المتحدة الموحد للمرتبات والبدلات. ويقدم الاتفاق، الذي أصبح نافذا في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، اللبنة الأولى لإطار عمل لتعزيز التنقل على نطاق المنظومة. وتحسبا لمناقشات الدول الأعضاء المقبلة حول التنقل داخل الأمم المتحدة، ستواصل اللجنة عملها، الذي يضطلع به فريق عامل أنشأته شبكة الموارد البشرية، بقيادة الأمانة العامة للأمم المتحدة. وأنشأت الشبكة أيضا فريقا عاملا لتحديد العناصر المشتركة لنظم تقييم الأداء في كل منظمات الأمم المتحدة. وأصدرت أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين التقرير السنوي عن إحصاءات الموظفين في أيار/مايو ٢٠١٢.

٥٨ - ومن أجل تحسين التخطيط والميزنة على نطاق كامل المنظومة في ما يخص تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بدأت شبكة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مشروعاً يساعد المنظمات على تحليل تكلفة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وسيحسن هذا المشروع، الذي يقوده مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، قدرة منظومة الأمم المتحدة على ميزنة استثماراتها في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتخطيط لها على أساس معلومات مقارنة عن التكاليف.

٥٩ - وتظل خدمات نقل البيانات في صميم عمليات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للعديد من المنظمات، وبدأت شبكة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عدة مشاريع تتيح الزيادة في المواءمة على نطاق المنظومة. وسيتيح مشروع واحد يسمى بوابة الأمم المتحدة الأساسية، لأول مرة، ربط الشبكات الداخلية للوكالات، مما يعطي قدرة غير مسبوقه على التواصل بسهولة وبفعالية بين الوكالات. وبالإضافة إلى ذلك، تتولى الأمانة العامة للأمم المتحدة قيادة جهد يبذل لكي ينتقل جميع الوكالات إلى أحدث نسخة من بروتوكول الإنترنت. وسيطلب من شبكة الإنترنت العالمية كلها اعتماد هذا البروتوكول في السنوات المقبلة، وستوفر فرصة فريدة لمواءمة شبكات الوكالات وتوحيدها.

٦٠ - وبالإضافة إلى ذلك، تواصل شبكة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات معالجة مسألة أمن الفضاء الإلكتروني، ووافقت خلال أول مؤتمر عالمي على الإطلاق لمنظومة الأمم المتحدة على مستوى كبار موظفي أمن المعلومات، قاده الاتحاد الدولي للاتصالات، على اعتماد معايير مشتركة وبناء وحدات تدريب نموذجية مشتركة خاصة بالتوعية.

باء - المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

٦١ - تستعمل منظومة الأمم المتحدة بشكل متزايد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام كأداة لتحسين نوعية الإبلاغ المالي، وبالتالي الزيادة في الشفافية والمساءلة. وتنفذ الآن أربع وعشرون مؤسسة من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة هذه المعايير (وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب هو آخر منظمة بدأت تنفذ المعايير). وتقوم حالياً ثلاث عشرة منظمة، تتراوح تواريخ اعتمادها للمعايير بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٤، بتنفيذ هذه المعايير. وترد قائمة بالمنظمات وتواريخ تنفيذها للمعايير، حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١١، في المرفق الأول من التقرير المرحلي الرابع للأمين العام عن اعتماد الأمم المتحدة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (A/66/379).

٦٢ - وأفاد جميع المنظمات التي ستقوم بتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية في الفترة من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٤ بأنها تسير وفق الجداول الزمنية لمشاريعها. وقامت فرقة العمل المعنية بالمعايير المحاسبية على نطاق المنظومة والتابعة للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة برصد مشاكل التنفيذ المشتركة بين العديد من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة عن كتب ومناقشتها والإبلاغ عنها. ومن المتوقع أن يعزز اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بشكل كبير مستوى قابلية البيانات المالية التي تصدرها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة للمقارنة. وبقيام ١٠ من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بتنفيذ المعايير بنجاح قبل نهاية عام ٢٠١١، هناك أدلة تجريبية أكثر تتعلق بمواءمة الإبلاغ المالي. وخلال عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢، قام الفريق المعني بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على نطاق المنظومة بتحليل مقارن للبيانات المالية الممتثلة لهذه المعايير لثمانى منظمات تابعة للأمم المتحدة. وفي عام ٢٠١٢، أنشأت فرقة العمل المعنية بالمعايير المحاسبية فريقاً عاملاً من أجل تحليل فوائد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وتحديد الممارسات الجيدة على أساس التجارب الموجودة في تنفيذ هذه المعايير من قبل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بهدف تسخير فوائد المعايير لصالح كامل المنظومة.

جيم - أمن الموظفين وسلامتهم

٦٣ - يولي مجلس الرؤساء التنفيذيين أهمية قصوى لمسألة أمن الموظفين وسلامتهم. ومن خلال اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة، وبقيادة إدارة شؤون السلامة والأمن التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، استمر المجلس في إحراز تقدم منتظم في المسائل المتعلقة بأمن الموظفين وسلامتهم. بمشاركة فعلية من جميع أعضاء الشبكة المشتركة بين الوكالات لإدارة المسائل الأمنية. واعتباراً من كانون الثاني/يناير ٢٠١١، بدأ العمل بالنظام الجديد لمستويات الأمن. ويتيح هذا النظام الجديد، بالإضافة إلى وضع برنامج أكثر متانة لتحليل التهديدات، تحليل التهديدات على الصعيد العالمي وتصنيفها باستخدام معايير مشتركة.

٦٤ - وأيدت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة التابعة للمجلس، في دورتها المعقودة في حريف عام ٢٠١١، آخر جزء متبق من نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن الذي أُعيد تصميمه، والذي يستجيب للتحديات الأمنية المعقدة والمتغيرة التي يواجهها موظفو الأمم المتحدة، ولاعتماد نهج "كيفية البقاء" بدل نهج "وقت المغادرة"، أي إطار الأهمية الحيوية للبرامج. وستساعد هذه الأداة الجديدة، التي جرى تطويرها بعد مشاورات مستفيضة على صعيد المقر وعلى الصعيد الميداني، بما في ذلك اختبارها ميدانياً في جمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال وكينيا، على اتخاذ القرارات بشأن استمرار وجود البرامج في الحالات القطرية المستعصية. وسينفذ إطار الأهمية الحيوية للبرامج في ١٢ بلداً رائداً، ومن المتوقع أن يصدر في بداية عام ٢٠١٣ تقرير مرحلي موحد يشمل الدروس المستخلصة والتعديلات الموصى بها.

٦٥ - وقد أحرز أيضاً تقدم في ما يتعلق بإعداد السياسة العامة بالتعاون مع الشبكة المشتركة بين الوكالات لإدارة المسائل الأمنية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أيدت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة مجموعة من السياسات الجديدة والمحدثة بشأن السلامة على الطرق، والاعتقال والاحتجاز، والحماية القريبة، وإدارة حوادث احتجاز الرهائن، والعلاقات مع البلدان المضيفة بخصوص الأمن، والسلامة من الحرائق. وإضافة إلى ذلك، تعمل إدارة شؤون السلامة والأمن والشبكة المشتركة بين الوكالات لإدارة المسائل الأمنية حالياً على وضع سياسة عامة ومبادئ توجيهية بخصوص استخدام الشركات الأمنية الخاصة. وستعرض هذه السياسة على اللجنة وعلى المجلس للموافقة عليها في دورتيهما لحريف عام ٢٠١٢.

٦٦ - وفي إطار الإجراءات المحددة لفريق الأمم المتحدة للاستجابة الطبية في حالات الطوارئ، التي أيدتها اللجنة أول مرة في عام ٢٠٠٤، وتبعها تأييد خطة مديري الشؤون الطبية في عام ٢٠٠٩، جرت تعبئة الفريق في غضون ٢٤ ساعة في حادث تفجير أبوجا في آب/أغسطس ٢٠١١. وقد اعترف بالاستجابة المتضافرة لوحدة إسداء المشورة لمرضى

الإجهاد الناجم عن الحوادث الخطيرة، التابعة لإدارة شؤون السلامة والأمن، وأفرقة الطوارئ الطبية، والعناصر الأمنية والإدارية التابعة للوكالات والصناديق والبرامج، كمثل يُحتذى به للتدخل المنسق والفعال على نطاق المنظومة. ويُعزى هذا إلى حد كبير إلى توافر موارد أكبر وإلى الدروس المستفادة في أعقاب هجمات سابقة ضد الأمم المتحدة في العراق والجزائر.

خامسا - التنسيق بين مجلس الرؤساء التنفيذيين والهيئات الأخرى المشتركة

٦٧ - ساندت الدول الأعضاء بانتظام التعاون المستمر بين مجلس الرؤساء التنفيذيين وهيئات التنسيق الأخرى المشتركة التمويل. وفي عام ٢٠١١، واصلت أمانة المجلس تفاعلاتها المتزايدة الانتظام والنشاط مع تلك الهيئات، وبخاصة مع وحدة التفتيش المشتركة ولجنة الخدمة المدنية الدولية. وفي هذا الصدد، سعت أمانة المجلس إلى تعزيز تفاعلاته وتعاونه عن طريق الإسراع بالتعليق على تقارير وحدة التفتيش المشتركة على نطاق المنظومة، ورفع وتيرة مشاركة الوحدة ولجنة الخدمة المدنية الدولية في اجتماعات الآليات الفرعية للمجلس. وعلاوة على ذلك، تُدار تبادلات منتظمة للآراء مع هيئات الرقابة مثل مكتب خدمات الرقابة الداخلية.

٦٨ - وتُقدم الدعوة بانتظام إلى لجنة الخدمة المدنية الدولية للإسهام بوجهات نظرها بخصوص المسائل ذات الأهمية المعروضة على اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة، وتشارك في كل اجتماعات شبكة الموارد البشرية وفي معظم أنشطة أفرقة العمل والأفرقة العاملة التابعة للجنة. وبالمثل، تشارك أمانة المجلس في جميع دورات اللجنة وتنخرط في العديد من الأفرقة العاملة التابعة لها التي تنظر في المسائل ذات الأهمية على نطاق المنظومة، مثل تنقل الموظفين والمشقة ومعايير السلوك وغير ذلك. وفي تموز/يوليه ٢٠١١، نظمت الشبكة معتكفاً دام يوماً واحداً مع أعضاء لجنة الخدمة المدنية الدولية لتمتين علاقات العمل وتعزيز التعاون. وفي مجالات التعاون الأخرى، تنجز أمانة المجلس أيضاً بيانات عن إحصاءات الموظفين وتحليل لها، وتقوم بتجميع البيانات والدراسات على نطاق المنظومة، وتبادلها مع اللجنة.

٦٩ - ولا يزال موضوع توثيق عملية التنسيق بين المنظمات الأعضاء في المجلس ووحدة التفتيش المشتركة يشكل إحدى الأولويات، وتواصل أمانة المجلس تشجيع المنظمات الأعضاء على أن تقوم، في جملة إجراءات أخرى، بكفالة تدفق جيد للمعلومات بين كل من المنظمات ووحدة التفتيش المشتركة، بالإضافة إلى تنسيق عملية تنفيذ توصياتها وبرنامج عملها. وفي ما يتعلق ببرنامج عمل وحدة التفتيش المشتركة، ومع أن مؤسسات منظومة الأمم المتحدة تساهم دوماً في هذه العملية، فقد ساعدت أمانة المجلس أيضاً وحدة التفتيش المشتركة على تحديد المواضيع ذات الأهمية والفائدة التي يمكنها النظر فيها في برنامج عملها لعام ٢٠١٢.

وإضافة إلى ذلك، يواصل المجلس ولجانه الرفيعة المستوى البحث عن سبل زيادة تعزيز التعاون بين الأمانة ووحدة التفتيش المشتركة. ويُدعى المفتشون بانتظام إلى المشاركة في اجتماعات شبكات اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة لتبادل الآراء أثناء إعداد تقارير وحدة التفتيش المشتركة حسب ما هو مناسب. ورحبت منظومة الأمم المتحدة بتوسيع منظور عمل وحدة التفتيش المشتركة كما يتضمنه مخططها المتوسط الأجل وإطارها الاستراتيجي المنقح للفترة ٢٠١٠-٢٠١٩ ليشمل كامل نطاق المنظومة. ومع أن وحدة التفتيش المشتركة زادت من تركيزها على نطاق المنظومة من معدل أربعة أو خمسة تقارير إلى ثمانية أو تسعة، فقد واصلت أمانة المجلس القيام بأنشطتها الداعمة لعمل وحدة التفتيش المشتركة في حدود القدرات المتوافرة.

سادسا - الاستنتاجات

٧٠ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أحرز المجلس بقيادة الأمين العام تقدما كبيرا في اتخاذ إجراءات فعالة ومنسقة بشأن طائفة واسعة من المسائل البرنامجية والإدارية والتنفيذية، وذلك دعما للولايات الحكومية الدولية، وبغية كفالة أن تتعاون منظومة الأمم المتحدة بشكل وثيق على المسائل التي تهم المنظومة ككل. وفي ما يتعلق بولاية المجلس في دعم الدور التنسيقي للهيئات الحكومية الدولية وتعزيزه، سخر المجلس أوجه التآزر والتكامل بين المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة في مجالات متنوعة، وخاصة بالإسهام في التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠١٢. وإضافة إلى ذلك، ساند المجلس البلدان في جهودها الرامية إلى التعجيل بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وحسّن التنسيق في مجال مواءمة وتبسيط الممارسات المتصلة بالعمل، سواء على الصعيدين القطري أو العالمي.

٧١ - وكان تعزيز شفافية المجلس وخضوعه للمساءلة أمام الدول الأعضاء إحدى أولوياته خلال الفترة المشمولة بالتقرير. واضطلع أمين المجلس ومسؤولو أمانته بتنظيم حوار مباشر وموضوعي بين المجلس والدول الأعضاء. وواصل المجلس أيضا تعاونه مع هيئات التنسيق الأخرى المشتركة التمويل، وخاصة مع وحدة التفتيش المشتركة ولجنة الخدمة المدنية الدولية، وعزز تعاونه مع تلك الهيئات بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك.

٧٢ - واستشرافا للمستقبل، من المتوقع أن تكون الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة آثار تشمل كامل نطاق المنظومة، في زيادة إدماج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة في عمل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وسيطلب هذا استجابة متسقة ومنسقة من أعضاء المجلس من أجل الإسراع بالمتابعة والتنفيذ.